

## الاستعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربي

### Linguistics usage and its laws in Arabic grammar

الباحثة: عقون فضيلة

قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة البليدة 2

#### الملخص:

إن أصل الوضع باعتباره نظاما مخزنا في ذهن العربي يصطدم قبل تطبيقه في الواقع اللغوي بمجموعة من القوانين تتدرج ضمن ما يعرف بالاستعمال اللغوي، فسميت نتيجة ذلك بقوانين الاستعمال، فالأصول الوضعية عند خروجها إلى الاستعمال إما أن تخرج كما هي إلى الواقع وإما أن يعتريها تحويل، وهذا يتوقف على موافقتها لتلك القوانين، أو على عدم موافقتها لها.

الكلمات المفتاحية: أصل الوضع-الاستعمال اللغوي-قوانين  
الاستعمال-تحويل

#### **Summary:**

Grammatical ideas that are in the memory collide prior learning in the linguistic reality with a set of laws the so called linguistic usage behind these ideas to use can be born out are unchanged with the agreement or disagreement of these laws used.

**Keywords:** grammatical ideas - linguistic usage – laws  
linguistic - changed

لقد توصل النحاة الأوائل بعد استقراءهم للواقع اللغوي إلى استنباط مجموعة من الأصول والقوانين المجردة العامة، جزءا منها يخص المستوى الإفرادي والجزء الآخر يخص المستوى التركيبي، وجعلوا هذه الأصول أساسا ثابتا تقوم عليه اللغة العربية وذلك بعد تصنيفها في أبواب متخذين من أصل الوضع تسمية لها.

ولكن بعد أن عاودوا استقراءهم للواقع اللغوي من جديد عبر هذه الأصول العامة لاحظوا وجود مفردات وتراكيب تبدو في الظاهر وكأنها لا تنتمي إلى أي باب من الأبواب التي وضعها النحاة، غير أن التفكير العميق وبُعد النظر الذي يتميز به هؤلاء جعلهم يدركون أن الأمر ليس كذلك، وأن هذه المفردات والتراكيب التي تبدو في الظاهر مختلفة ما هي إلا عنصر من مجموع عناصر التي تنتمي إلى باب معين من مجموع الأبواب التي وضعوها، وأن هذا الاختلاف الظاهر ما هو إلا نتيجة تحويل معين اعتراها عند خروجها إلى الاستعمال، والذي أعانهم على الاهتداء إلى هذه الحقيقة مجموعة من الأدوات المنهجية التي كشفت هذا التحويل الطارئ عليها، واستطاعوا من خلالها أن يعيدوا هذه العناصر الخارجة عن أصل وضعها إلى بابها. غير أن هؤلاء النحاة لم يتوقفوا عند هذا الحد بل راحوا يتساءلون عن أسباب هذا التحويل الذي يطرأ على الكلمات والجمل عند خروجها إلى الاستعمال، خاصة وأن الجزء الأكبر من المفردات والتراكيب تخرج إلى الاستعمال على أصل وضعها دون أن يعتريها تحويل، فتوصلوا إلى أن الاستعمال اللغوي تحكمه مجموعة من القوانين غير قوانين أصل الوضع؛ تعرف بقوانين الاستعمال، وأن هذه

الأخيرة هي التي تتحكم في الصورة التي سيظهر عليها أصل الوضع عند خروجه إلى الاستعمال.

إن الحديث عن الاستعمال اللغوي وقوانينه في النحو العربي يقودنا أولاً إلى ضرورة تحديد مفهوم أصل الوضع، إذ لا وجود لاستعمال لغوي من دون أصل الوضع. ومصطلح أصل الوضع عبارة عن تركيب إضافي يتكون من كلمتين: الأصل والوضع أما الأصل في اللغة فهو اسم يطلق على «أسفل كل شيء وجمعه أصول ويقال استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها...ورجل أصيل: ثابت الرأي»<sup>1</sup>. وأما الوضع في اللغة فهو «يدل على الخفض للشيء وحطه»<sup>2</sup>، والمرأة حملها وضع وتضعاً بضمهما وتفتح الأولى ولدته»<sup>3</sup>، وتوضع القوم على الشيء: اتفقوا عليه»<sup>4</sup>، وبهذا يكون الوضع في اللغة عبارة عن الاتفاق الأول. وبالجمع بين مفهوم الأصل ومفهوم الوضع في اللغة وجعلهما على شكل تركيب إضافي أي أصل الوضع نتحصل على المفهوم الآتي: أصل الوضع هو الأساس الأول الثابت المتفق عليه، وهذا الأساس ينطلق منه ويبنى عليه غيره.

وأما مفهوم أصل الوضع في الاصطلاح النحوي، فقد عرفه الدكتور مخلوف بن لعلام بأنه: «ثابت من ثوابت التحليلي اللغوي يرد إليه ما اختلف وتغير أصله في الاستعمال، وبه تعرف الفروع وتبين كيفية خروجها من الأصول، كما يردّ بها المتعدد والمختلف في الاستعمال إلى أبواب معدودة ينتظم تحتها تنوع الاستعمال»<sup>5</sup>.

وأصل الوضع عندما يخرج إلى الواقع اللغوي فإنه يخرج إلى ما يسمى بالاستعمال اللغوي. والاستعمال في اللغة عبارة عن الممارسة الفعلية التطبيقية لشيء ما، بحيث يكون الاستعمال ثان يسبقه أول، والأول عبارة عن أرضية ينطلق منها الثاني، وعليه يكون الاستعمال فعلا عمليا لأمر ثابت، إذ جاء في لسان العرب: «العمل: المهنة والفعل والجمع أعمال، واستعمله عمل به»<sup>6</sup>، وفي مقاييس اللغة لابن فارس: «البناء يستعمل اللين إذا بنى عليه»<sup>7</sup>. ولا يبتعد مفهوم الاستعمال اللغوي في الاصطلاح النحوي عن هذا المعنى فقد عرفه الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بأنه: «كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب»<sup>8</sup>. لقد بيّن النحاة الأوائل أن اللغة وضع واستعمال، والعربي أثناء عملية الكلام إنما يعتمد على أصل الوضع الموجود في ذهنه، وهو في أثناء استعماله له قد يُخرجه كما هو دون تغيير، قد يخرج مغيّراً محوّلًا، وتعرف بقوانين الاستعمال، وفي هذا يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: «فاللغة نظام جامع يجعل تحت تصرف المستعملين لها: نظام من الأصوات من الدوال أي من أفعال وأسماء ومن تراكيب فيستقي منها المستعمل ما يحتاج إليه للتعبير عن أغراضه...ولهذا فلا بد من التمييز المطلق بين ما هو راجع إلى القياس...وهذا مجال خاص له قوانينه، فقوانين الاستعمال غير قوانين النحو والقياس، والنحاة المتأخرون خلطوا بين قوانين الاستعمال وقوانين القياس فالتبس عليهم الأمر»<sup>9</sup>. وقوانين الاستعمال تعد بمثابة البوابة التي قد تفتح لأصل الوضع من أجل المرور إلى الاستعمال، ولن يتم ذلك إلا إذا وافقها ولم يخالفها، أما إذا خالفها فيكون مصير أصل الوضع التحول أثناء عملية الاستعمال، وعن أساس القوانين التي بنى عليها الاستعمال اللغوي يقول الدكتور

مخولف بن لعلام: «ومحصلة الكلام أن وجوه العدول عن الأصل والوضع والقياس التي يقتضيها الاستعمال الذي يخضع لمبدأين أساسيين هما: الاقتصاد في المجهود العضلي والبيان دون أن يعوق أحدهما الآخر»<sup>10</sup>.

### وقوانين الاستعمال الثلاثة:

**أحدها: التخفيف:** يقول الأستاذ محمد العياش: «لا حد للثقل إذا اعتبرنا العنصر الثقيل على حدة ولا حد للخفة إذا اعتبرنا العنصر الخفيف على حدة، ولكن الخفة نسبية تقاس بالثقل، والثقل نسبي يقاس بالخفة»<sup>11</sup>. فالذي يفهم من هذا القول إنه يستحيل تعريف التخفيف وهو مرادنا دون أن نتحدث عن الثقل تعرف المعاجم الخفة والثقل بأن الأول «ضد الثقل»<sup>12</sup> والثاني «ضد التخفيف»<sup>13</sup>.

أما في الاصطلاح فلم يتواجد تعريف للخفة سوى أنها ضد الثقل، والثقل ضد الخفة أي كما قلنا سابقا لا يمكن ذكر أحدهما دون الآخر. والأمر الذي لا يمكن إنكاره هو أن مصطلحي الخفة والثقل يرتبطان ارتباطا شديدا بالأداء النطقي لدى المتكلمين، فاللفظ الفصيح لا يستطيع أحد أن يحكم بثقله أو خفته إلا بالنظر إليه ونطقه والتأمل فيه شكلا ودلالة، وعليه فإن المتكلم العربي إذا أحسّ بثقل سواء أعلق الأمر بكلمة أو تركيب ما فإنه حتما سيلجأ إلى التخفيف، وهذا اللجوء إلى التخفيف يصحبه عدول عن أصل الوضع وتحول له.

وهذا الثقل الذي يشعر به المتكلم العربي يظهر في المستوى الإفرادي كما يظهر في المستوى التركيبي. فأما الثقل الذي يظهر في المستوى الإفرادي فأسبابه كثيرة، نذكر منها:

### عدم التجانس الصوتي بين الحرف والحرف: ويقع ذلك بسبب

التماثل بين الحرفين فيحصل عندما ينطق المتكلم الحرف ثم يعود إلى نفس الموضع وينطق بنفس الحرف، وفي هذا ثقل شديد. ومن أمثلة التماثل بين الحرفين قولنا (قطّعت) من (قطّع) و(شددت) من (شدّ) فلا ملجأ هنا نلجأ إليه سوى الإدغام. وأما التباعد بين الحرفين فيحصل نتيجة اختلافهما في الصفة، وذلك نحو: اصطبر أصلها اصتبر فالتاء حرف غير مطبق فحدث تباعد بين الحرفين من حيث الصفة فكان من المستلزم أن تبدل التاء بحرف مطبق وهو الطاء.

### عدم التجانس الصوتي بين الحرف والحركة: ومجاله حروف

العلة، ويظهر عدم التجانس الصوتي بين الحرف والحركة في مظهرين، أولهما: عدم التجانس الصوتي بين حرف العلة وحركته إذ يستقل حرف العلة الحركة عليه لأن الحركة أقوى منه باعتبار أن حروف العلة ضعيفة بدليل كثرة تغييرها، فمثلاً: قائل أصلها قاول، ففي هذه الكلمة ثقل ناتج عن عدم تحمل الواو للكسرة لذلك تبدل همزة. وأما المظهر الثاني: فيتمثل في عدم التجانس الصوتي بين حرف العلة وحركة الحرف الذي قبله، وذلك نحو قولنا موسر فأصل وضعه هو ميسر فحرف العلة هنا ياء وحركة الحرف الذي قبله الضم وهنا نلاحظ عدم التجانس بين الضمة والياء، وبالتالي يصعب الانتقال من الضم إلى الياء لذلك قلبنا الياء واوا.

وأما ما يخص الثقل في المستوى التركيبي فهو ناتج عن طول بناء الجملة من خلال تطويل العناصر اللغوية بها أو كثرة مكونات الجملة وتباعدها... وطول الجملة يؤثر في سهولتها أو خفتها أو ثقلها ومن طبيعة العرب أنهم يكرهون التطويل الذي يؤدي إلى الثقل، ومن أمثلة

طول الجملة الذي يؤدي إلى النقل، أن يسأل أحدهم الآخر قائلاً: «من ضرب محمدا؟» فيجيب الآخر: «عمر ضرب محمدا»، ففي جملة الجواب عن السؤال المطروح إطالة أدت إلى ثقل، لذلك لا بد أن يلجأ المتكلم إلى الإيجاز والاختصار عن طريق الحذف تخفيفاً من هذه الاستطالة، فيقول مجيباً: «عمر»، وذلك بحذف جملة "ضرب محمدا".

**ثانيها: أمن اللبس:** اللبس بالفتح مصدر للفعل الثلاثي (لبس)، وفي لسان العرب: «اختلاط الأمر، ولبس عليه الأمر يلبسه فالتبس إذا خلط عليه حتى لا يعرف جهته»<sup>14</sup> وعليه فإن اللبس في اللغة يعني الخلط وعدم الوضوح.

وأما اللبس في الاصطلاح فهو يحمل معنى اللبس في اللغة بكونه اختلاط لفظ بلفظ أو «عبارة بعبارة، والعبارة الملتبسة هي كل عبارة محتملة لأكثر من تأويل»<sup>15</sup>. ويعتبر اللبس من الظواهر اللغوية الشاذة التي قد تقف عائقاً أمام حصول التواصل بطريقة سليمة واضحة، وبالتالي يكون سبباً مباشراً في حدوث التشويش، ومن أجل ذلك لا بد من الحذر منه، يقول السيوطي: «اللبس محذور، ومن ثم وضع له ما يلزمه إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن»<sup>16</sup>.

فالعربي كما يسعى إلى التخفيف فهو يسعى أيضاً إلى البيان، وتقادي اللبس، فهو في عملية تواصل مع الآخرين، وعملية التواصل تستدعي الوضوح والبعد عن المعاني الغامضة والملبسة التي تكون من نتائج الخطأ في الفهم، لذلك كان أمن اللبس والعمل على رفعه من بين القوانين التي تضبط الاستعمال اللغوي، يقول ابن جني: «اعلم

أن محصول مذهب أصحابنا، ومتصرف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل...وأكثرها تجري مجرى التخفيف والفرق»<sup>17</sup> ويقصد بالفرق هنا أمن اللبس.

### ثالثها: مطابقة الكلام لمقتضى الحال

إن تحديد المفهوم العام لهذا القانون يقتضي معرفة مفاهيم الكلمات التي يتألف منها ليتم بعد ذلك الحصول على هذا المفهوم العام، إذ ينبغي معرفة مفهوم الحال ومفهوم المقتضى ثم مقتضى الحال، ثم مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

**الحال:** ويسمى بالمقام وهو «الأمر الحامل للمتكلم على أن يورد عبارته على صورة مخصوصة دون أخرى»<sup>18</sup>، فالمتكلم العربي أثناء تأديته لأصل الوضع لا بد أن يراعي حال الذي يوجه إليه خطابه، والظرف المحيط به والجو النفسي الذي يعيش تحت وطأته.

وعليه يكون المقام أو الحال هو «مجموع شروط إنتاج القول، وهي الشروط الخارجة عن القول ذاته، والقول هو وليد قصد معين يستمد وجوده من شخصية المتكلم ومستمعيه»<sup>19</sup>.

**المقتضى:** «ويسمى الاعتبار المناسب وهو الصورة المخصوصة التي تورد عليها العبارة»<sup>20</sup>.

فالإيجاز مقتضى، والتقديم مقتضى، والتأخير مقتضى، وغيرها من المقتضيات والصور التي تتوفر لدى العربي ليختار الأنسب منها في كلامه.



**مقتضى الحال:** هو ما يدعو إليه الأمر الواقع، أي ما يستلزمه مقام الكلام، وأحوال المخاطب من التكلم على وجه مخصوص، ولن يطابق الحال إلا إذا كان وفق عقول المخاطبين...»<sup>21</sup>.

**مطابقة الكلام لمقتضى الحال:** هو أن يظهر كلام الناطق العربي وفق الصورة والهيئة التي تقتضيها الحال التي يقال فيها، أي تطبيق الناطق العربي في تعابيره ما تمليه وتفرضه عليه حال الذي يوجه إليه الخطاب من مقتضى، وهذا المقتضى هو عبارة عن قانون لغوي يخزنه المتكلم في ذهنه، ولا يستعمله إلا عند شروعه في الكلام، وذلك نحو أن يرى أحد حريقاً في منزل جاره الجالس معه، فيشير إلى منزله المحترق قائلاً: الحريق في منزلك. فالتأمل في هذه الجملة يلاحظ وجود عناصر محذوفة منها، لأن العنصر المذكور هنا هو الفاعل والجار والمجرور، والمعلوم أنه لا وجود لفاعل دون فعل، والذي حصل هنا هو أنّ المقام استدعى حذف الفعل والاكتفاء بذكر الفاعل لأنه هو العنصر المهم في هذا المقام، إذ أصل الجملة هو: "تشب حريق في منزلك"، فالحال هنا هو التنبية للحريق، والمقتضى هو حذف الفعل، والإتيان بالجملة على هذا الوجه هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

وأصول الوضع عندما تخرج إلى الاستعمال اللغوي مروراً بقوانينه تظهر بصورتين هما:

- أصول الوضع المستعملة.
- أصول الوضع غير المستعملة.

**أولاً: أصول الوضع المستعملة:** كَمَا عرفنا سابقاً أن أصل الوضع عبارة عن نظام مجرد ثابت مختزن في ذهن العربي وأن الاستعمال هو كيفية إجراء هذا النظام في الواقع. فإذا خرج أصل الوضع إلى الاستعمال دون تغيير ودون تحويل يطرأ عليه يكون أصل الوضع هذا مستعملاً. وعليه فإن أصول الوضع المستعملة عبارة عن ورود اللفظ في الاستعمال اللغوي على أصله الذي جرده له النحاة دون تغيير أو تحويل.

ولقد اعتبر النحاة أن خروج أصل الوضع إلى الاستعمال على ما هو عليه وحصول نوع من التوافق وعدم التعارض بين العالم المجرد والعالم المحسوس هو الغاية المطلوبة، حيث يقول ابن جني: «هذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوية، وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمراً»<sup>22</sup>. وأمثلة هذه الأصول المستعملة كثيرة، منها قولنا إن الأصل في اسم المفعول من الفعل الثلاثي أن يأتي على وزن مفعول، وتطبيق هذا الأصل المجرد في الاستعمال اللغوي نحصل على نماذج من الكلمات التي يمكن توضيحها في الجدول الآتي<sup>23</sup>:

أصل وضع	ل	و	عُ	ف ←	مَ
مجرد	ب	و	ئُ	كُ	مَ
أصل وضع	م	و	أُ	مُ ←	مَ
مستعمل	ي	و	ضُ	قُ	مَ
أصل وضع				←	
مستعمل					

أصل وضع غير مستعمل

### جدول رقم (1): جدول حملي

فالملاحظ من خلال هذا الجدول أننا قد تحصلنا عند تطبيق أصل الوضع المجرد الخاص باسم المفعول من الفعل الثلاثي على كلمة (مكتوب) من (كتب) و(معلوم) من (علم) و(مقضي) من (قضى) ولكن هل كل هذه الكلمات التي تعدّ أسماء مفاعيل تنتمي إلى القسم الذي نتحدث عنه في أصل الوضع المستعمل؟

الجواب: لا، لأنه نحن في كلامنا نقول: (مكتوب)، و(معلوم) ولكن لا نقول (مقضي) بل نقول (مقضي)، أي بعد القيام بعملية تحويل عليها، فتكون الكلمتان الأولى والثانية من صنف أصل الوضع المستعمل لأنهما جاءتا موافقتين تماما لأصل الوضع المجرد عند خروجهما إلى الاستعمال، أما الكلمة الثالثة فهي تنتمي إلى صنف أصول الوضع غير المستعملة لأنها عندما خرجت إلى الاستعمال خرجت محولة وغير مطابقة لأصل الوضع المجرد.

ويعود سبب خروج اللفظ في أصل الوضع إلى الاستعمال على أصله دون تحويل إلى موافقته لقوانين الاستعمال، إذ لم يحدث تعارض بين هذه الأصول وهذه القوانين. وتتوقف أهمية أصول الوضع المستعملة في كونها المرجع الذي لجأ إليه النحاة لاستنباط قوانين اللغة العربية، فهي تشكل أغلب المسموع عن العرب، ولا تتوقف أهميتها عند هذا الحد بل تبرز مرة أخرى وذلك عند معاودة النحاة استقراء كلام العرب عبر أصول الوضع المجردة التي توصلوا إليها ليكتشفوا وجود فروع تبدو في الظاهر مخالفة للأصول المجردة العامة غير أنهم سرعان ما أدركوا أنها ليست كذلك، وهذا بفضل اتخاذ أصول الوضع المستعملة كقرينة نظير لتبرهن على أن هذه الفروع المخالفة تنتمي إلى باب من الأبواب النحوية التي صنفها النحاة، إلا أنها تعرضت لنوع من التحويل لعلّه نحو: كلمة (مجنّي) التي أصلها (مجنوي) قياساً على (مطلوب) التي هي من أصول الوضع المستعملة.

### ثانياً: أصول الوضع غير المستعملة

لقد عرفنا فيما سبق أن المتكلم العربي كثيراً ما يخرج اللفظ في أصل الوضع إلى الاستعمال على أصله دون تغيير لأن هذا الأصل لم يتعارض مع قوانين الاستعمال لذلك سمحت له بالخروج كما هو دون تغيير. ولكن قد يحدث العكس بحيث لا يخرج اللفظ إلى الاستعمال على أصل وضعه إنما يخرج مغيراً إلى واقع الخطاب، وذلك نظراً لما قد يعترضه من قوانين الاستعمال، إذ يعارض قياس في الاستعمال قياساً في أصل الوضع، فمثلاً في المستوى الإفرادي نقول: (قائم) على وزن (فاعِل)، فالهمزة التي في موضع العين غير أصلية لأن أصلها (واو)، فنقول: (قاوم)، ولكن نظراً لتقلها على لسان

منعت من الخروج على هذا الشكل إلى الاستعمال، فأبدلت الواو همزة فصارت (قائم) وتصير كلمة (قاوم) في دائرة ما يعرف بأصول الوضع غير المستعملة.

وأما عن أمثلتها في المستوى التركيبي فهي عديدة، نذكر منها قولنا عند رؤيتنا لثعبان يقترب من شخص ما: (الثعبان)، فقد وقع في هذه العبارة تحويل، وعدول عن الأصل، لأن أصلها: (احذر الثعبان)، وهذا الأصل مرفوض في الاستعمال لأنه غير مطابق لمقتضى الحال، فتم حذف الفعل والفاعل والاكنتفاء بذكر المفعول به، ويمكن أن نوضح ذلك من خلال الجدول الآتي<sup>24</sup>:

معمول ثان	معمول أول	عامل
مالا الثعبان	علي الضمير المستتر في الفعل (احذر)	وجد احذر

جدول رقم(2): جدول حملي

وننتوصل بالاعتماد على ما ذكرناه إلى أن: «الأصول الوضعية المقدره غير المستعملة هي ما يفترض أن تكون عليه هيئة اللفظ، أو الكلام المعدول عن أصله لو جاء على ما يقتضيه الأصل والقياس عند حملها على نظائرها، وهي ممكنة قياسا لا استعمالا»<sup>25</sup>. وبهذا تكون قوانين الاستعمال بمثابة بوابة تخرج من خلالها الأصول الوضعية إلى الواقع اللغوي، فإن وافقت هذه القوانين فإنها لن تتعرض للتغيير والتحويل، وأما إن خالفتها فسيكون مصيرها التغيير لا محالة،

وغالبا ما يكون القياس إلى جانب قرينة النظر من أهم طرائق الكشف عن هذا التحويل.

### قائمة المصادر والمراجع

#### أ- المؤلفات:

1- بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012.

2- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/1993.

3- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1/1999.

4- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/1993.

5- دلاش الجيلالي: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

6- السيوطي جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3/1996.

7- العياش محمد: نظرية إيقاع الشعر العربي، المطبعة العصرية بتونس، 1976.

8- ابن فارس أحمد: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر.

9- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط/دار الجيل، لبنان.

10- المتوكل أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، المغرب.

11- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط/3.

12- الهاشمي السيد أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر، لبنان، ط/1/2006.

### -المقالات العلمية:

1- بن لعلام مخلوف: الأصول المقدرّة غير المستعملة في النحو العربي، مجلة التبيين العدد 22، الجزائر، 2004.

2- الحاج صالح عبد الرحمن: مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973.

3- الحاج صالح عبد الرحمن: النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر 1996.

### ج-الرسائل الجامعية:

1- بن لعلام مخلوف: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إشراف: الدكتور سعدي الزبير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2002-2003.

## الهوامش:

- 1- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط/3، مادة(أصل).
- 2 - ابن فارس أحمد: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، مادة(وضع).
- 3 - الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: القاموس المحيط/دار الجيل، لبنان، مادة(وضع).
- 4 - ابن منظور: لسان العرب، مادة (وضع).
- 5 - بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، دار الأمل، تيزي وزو، ط1، 2012، ص109.
- 6 - ابن منظور: لسان العرب، مادة (عمل).
- 7 - ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (عمل).
- 8 - الحاج صالح عبد الرحمن: مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، العدد 04، الجزائر، 1973، ص38.
- 9 - الحاج صالح عبد الرحمن: النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد العاشر، ديسمبر 1996، ص91، 90.
- 10 - بن لعلام مخلوف: ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، إشراف: الدكتور سعدي الزبير، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، 2002-2003.
- 11 - العياش محمد: نظرية إيقاع الشعر العربي، المطبعة العصرية بتونس، 1976، ص44.
- 12 - ابن منظور: لسان العرب، مادة(ثقل).
- 13- الجوهري أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1/1999، مادة (ثقل).
- 14 - ابن منظور: لسان العرب، مادة(ليس).
- 15 - المتوكل أحمد: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الأمان، المغرب، ص46.
- 16 - السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3/1998، ج1، ص335.
- 17 - ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2/1993، ج2، ص360.



- 
- 18 - الهاشمي السيد أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار الفكر، لبنان، ط1/2006، ص30.
- 19 - دلاش الجيلالي: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص41.
- 20 - الهاشمي السيد أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص30.
- 21 - الهاشمي السيد أحمد: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ص29.
- 22 - ابن جني: الخصائص 97/1.
- 23 - بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، ص120.
- 24 - بن لعلام مخلوف: مبادئ في أصول النحو، ص124.
- 25 - بن لعلام مخلوف: الأصول المقطرة غير المستعملة في النحو العربي، مجلة التبيين، العدد 22، الجزائر، 2004، ص131.